اقتصاد

مشاريع إسرائيلية بديلة لقناة السويس

صالح النعامي

تواصلت الدعوات في إسرائيل إلى تبني مشاريع ممرات تجارية بديلة لقناة السويس، تجنباً لمخاطر تكرار تعطل التجارة على خلفية حادثة جنوح سفينة «إيفر غيفن». ودعا «مركز أبحاث الأمن القومي» الإسرائيلي إلى دراسة تنفيذ مشاريع إسرائيلية لربط آسيا وأوروبا، لتقليص اعتماد التجارة العالمية على القناة المصرية.

وأشار المركز، في تقرير أعده الباحثون تومر فدلون وأوفير فينتور وشموئيل أيفن، إلى أن حادثة السفينة مست بحركة التجارة العالمية، ما فتح المجال للحديث عن إيجاد بدائل للقناة، وخاصة بدائل إسرائيلية.

وحسب التقرير، فإن حادثة جنوح السفينة العملاقة في القناة سلّطت الضوء على المشاريع البديلة التي يمكن أن تقترحها إسرائيل لتقليص اعتماد العالم على قناة السويس، والمتمثل بالربط البري بين البحر الأحمر والبحر المتوسط، من منطلق أن مصالح شبكات التجارة العالمية تقتضي إيجاد بدائل أخرى وعدم الاعتماد على قناة السويس فقط. ولفت المركز إلى أن بدائل النقل البري التي يمكن أن تطرحها إسرائيل لتقليص ارتباط التجارة العالمية بقناة السويس، بعضها قائم بالفعل، مثل الأنبوب الذي يربط ميناءي «إيلات» و«عسقلان»، والذي يفترض أن ينقل المواد السائلة (النفط، الغاز المسال)، وبعضها وُضعَت مخططات بشأنه، مثل مشروع خطة السكة الحديد الذي يفترض أن يربط إيلات بموانئ إسرائيلية على حوض المتوسط.

وحسب التقرير، فإن تفعيل خط السكة الحديد بين إيلات وموانئ إسرائيل على حوض المتوسط، يتطلب زيادة القدرة الاستيعابية لهذه الموانئ. ويتضح من طرح تدشين خطة السكة الحديد بين إيلات والموانئ الإسرائيلية على حوض المتوسط، أنه سيكون معداً لنقل البضائع الصلبة من آسيا إلى أوروبا، وبالعكس.

وأبرز التقرير حقيقة أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، تحدّث صراحة، في يناير/ كانون الثاني 2012، عن دور خط السكة الحديد بين إيلات وموانئ إسرائيل على حوض المتوسط المتوقع في نقل البضائع من آسيا إلى أوروبا. وادعى معدّو التقرير أن البدائل الإسرائيلية لقناة السويس لن تؤثر بعوائد القناة، من منطلق أن زيادة حجم التجارة العالمية ستوفر طاقة تشغيلية لكل من القناة والبدائل الإسرائيلية.

وشدد معدو التقرير على أن تدشين خطة السكة الحديد بين إيلات والموانئ الإسرائيلية على حوض المتوسط يكتسب أهمية استراتيجية، لأنه سيعزز الترابط بين إيلات وكل المستوطنات الإسرائيلية التي تقع على طول الخط.

ورأى معدو التقرير أن أهمية العلاقات بين إسرائيل ومصر تستدعي من صناع القرار في تل أبيب أن يراعوا مصالح القاهرة عند تدشين مشاريع إسرائيل البديلة للقناة، حتى لا يُمَسّ بهذه العلاقات، من منطلق أن مصر لا ترى في قناة السويس مصدراً لتعزيز الاقتصاد فقط، بل رمزاً وطنياً أيضاً. ونصح معدو التقرير بالإقدام على تنفيذ المشروع البديل لقناة السويس عبر التنسيق مع مصر وإحاطتها بالمعلومات المتعلقة بالمشروع بشكل شفاف «قدر المستطاع».

وأعاد التقرير إلى الأذهان حقيقة أن مشروع «أنبوب إيلات عسقلان» يعمل منذ سنوات طويلة، مشيراً إلى أن هناك مبادرة إماراتية إسرائيلية بأن يُصدَّر النفط الإماراتي إلى أوروبا عبر هذا الأنبوب.

التطبيع يخنق الاقتصاد المصري

مصطفى عبد السلام

لا يمكن فصل الخطوة التي أقدمت عليها الإمارات، قبل ثلاثة أيام، عبر ضخ استثمارات ضخمة بقيمة 1,1 مليار دولار في قطاع الغاز الإسرائيلي، عن دعوة إسرائيلية، أمس، إلى تدشين بدائل عن قناة السويس وتحريض دول العالم على القناة، وهي الدعوة التي أطلقها «مركز أبحاث الأمن القومي» الإسرائيلي، ودعا خلالها إلى دراسة تنفيذ مشاريع إسرائيلية لربط آسيا وأوروبا، لتقليص اعتماد التجارة العالمية على قناة السويس. والمركز لمن لا يعرفه يرتبط بأجهزة استخبارات إسرائيلية وعمل معظم باحثيه في جيش الاحتلال.

ولا يمكن فصل خطوات التطبيع المتسارعة بين الإمارات ودولة الاحتلال وأحدثها صفقة الغاز الضخمة، عن صفقات أخرى تدعم خطط الاحتلال الرامية إلى محاصرة قناة السويس، وتقليص دور أهم الممرات الملاحية في العالم، وواحدة من بين أبرز 5 موارد للنقد الأجنبي في مصر.

ولا يمكن التعامل مع مشروع تأسيس خط إيلات عسقلان لنقل النفط الذي تم التوقيع عليه مؤخرا بين مستثمرين إماراتيين وإسرائيليين، بمعزل عن مشروعات تطبيع أخرى تستهدف التأثير على الاقتصاد المصري.

من بين المشروعات إنشاء خط سكك حديدية بين إيلات وموانئ إسرائيلية على البحر المتوسط، فهذه النوعية تؤثر بقوة على قناة السويس، خاصة أنها تستهدف جذب أهم عميل لدى القناة، وهو النفط الخليجي. وبداية الأسبوع، أعلن صندوق الثروة السيادي الإماراتي عزمه شراء حصة تبلغ 22% في حقل تمار للغاز الطبيعي، وهو الحقل الواقع ضمن المياه الإقليمية الفلسطينية وسطت عليه دولة الاحتلال بالقوة منذ سنوات. وحسب مصادر إسرائيلية منها صحيفة «كلكلست» الاقتصادية، فإن رغبة الإمارات في إبرام الصفقة الضخمة، يفسر قرارها لعب دور أكبر في ملف غاز شرق المتوسط والاستحواذ على حصة منه، والمشاركة بفاعلية في المحور الإقليمي الذي يضم إسرائيل واليونان وقبرص ويستبعد مصر، وربما يكون لصفقة الغاز تلك صلة بالتقارب المصري التركي الأخير، والتنسيق بين البلدين في ملفات عدة، منها غاز المتوسط.

لا يمكن فصل كل هذه التطورات عن تصريحات آفي سمحون، رئيس المجلس الاقتصادي في ديوان الحكومة الإسرائيلي، التي كشف فيها النقاب عن عدة مشاريع مشتركة تجري مناقشتها مع الإمارات ستؤثر سلبا على قناة السويس.

التطبيع السريع بين الإمارات ودولة الاحتلال يخنق الاقتصاد المصري، ليس فقط قناة السويس، ولكن قطاعات وأنشطة أخرى رئيسية. وعلى صانع القرار المصري أن يتحرك بسرعة لتقليص الآثار السلبية لمشروعات التطبيع.

نفايات اللقاحات تنعش جمع القمامة

في كلّ يوم، ومع حصول مزيد من الناس على لقاحات الوقاية من كوفيد-19، تُلقى في القمامة ملايين المحاقن والإبر والقوارير الصغيرة على مستوى العالم. وتقول شركة «أونسايت ويست تكنولوجيز»، ومقرها كاليفورنيا، إنّ تطعيم سكان الولايات المتحدة كلّهم، على سبيل المثال، يتطلب كميات من الإبر لو وُضعت في مسار يلف حول الكرة الأرضية لدارت حول الكوكب 1,8 مرة. ويحذر الخبراء من أنّ شركات التخلص من النفايات الطبية قد تواجه ما يفوق طاقتها على الاستيعاب أمام طوفان المخلفات الطبية. ويطالب العديد من خبراء البيئة بحلول أكثر استدامة مع تسارع توزيع اللقاحات. وداخل مخزن كبير يضم محرقة كبيرة في وسط البرتغال، ينقّب عمال داخل صناديق كُتبت عليها عبارة «نفايات خطرة». ويقول أدلينو منديس، مدير شركة «إمبيمبومبال» للنفايات: «عدد من يتلقون الجرعات سيزيد بدرجة كبيرة... هذا يعني أنّه يتعين علينا تعزيز استجابتنا».

(Getty)

أخبار مختصرة

الجزائر: زيادة الحد الأدنى للأجور

وقّع الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون على قرار يرفع بموجبه الحد الأدنى للأجور إلى 20 ألف دينار، (نحو 120 يورو بسعر الصرف الرسمي) وبزيادة طفيفة تقدّر بألفي دينار، عن الحد الأدنى المضمون سابقاً. ونص المرسوم الرئاسي الجديد الذي نشر، أمس الأربعاء، على أنّ القرار يسري مفعوله بأثر رجعي بداية من تاريخ الفاتح من يونيو/حزيران 2020. كما يضع هذا الحد الأدنى المضمون للأجر بمدة العمل القانونية المقدرة بـ40 ساعة عمل أسبوعية، وهو ما يعادل 173,33 ساعة شهريا بـ20 ألف دينار؛ أي ما يعادل 115,38 دينارا لساعة العمل الواحدة (أقل من دولار).

العراق يفاوض إيران لزيادة استيراد الغاز

أعلنت وزارة الكهرباء العراقية، أمس، أنّ الوزير ماجد حنتوش، سيجري الأسبوع المقبل مفاوضات في إيران، لزيادة كميات الغاز الإيراني المستورد من 20 إلى 70 مليون قدم مكعبة قياسية يومياً. والغاز الذي ترغب بغداد في زيادة كميات وارداته، يستخدم لتشغيل محطات الكهرباء، في مسعى لاحتواء أزمة نقص إمدادات الطاقة الكهربائية، مع قرب حلول فصل الصيف الحار في البلاد. وقالت الوزارة، في بيان، إنّ «حنتوش سيتوجه، الاسبوع المقبل، إلى إيران، للتباحث مع المسؤولين هناك بشأن التعاون والتنسيق بين الجانبين في مجال الكهرباء».

انخفاض حركة المسافرين بمطار دبي

قال مطار دبي الدولي، أمس، إن المطار تعامل مع 5,75 ملايين مسافر في الربع الأول من العام، بانخفاض بنسبة 67,8% عن الفترة نفسها من العام الماضي، قبل ان تصيب الجائحة نشاط السفر العالمي بحالة من الشلل. وأكد المطار أن أكثر من مليونين من هذا العدد سافروا في مارس/آذار، وقف ما نقلت «رويترز». وتعامل المطار مع 550 ألفاً و811 طنا من الشحنات، بزيادة 3,2 بالمائة على اساس سنوي.

وفي فبراير/شباط الماضي، حذر الرئيس التنفيذي للمطارات، بول جريفيث، من عام صعب آخر، بعد انخفاض أعداد المسافرين عبره 70 بالمائة في 2020.

قرار قضائي بمنع التصرف في عقارات 15 مصرفاً لبنانياً

بيروت ـ **رينا الجهّال**

أصدرت أماني سلامة، قاضي التحقيق الأول في البقاع اللبناني، أمس الأربعاء، قراراً يقضي بوضع إشارة منع تصرّف على عقارات بعض المصارف وعقارات رؤساء مجالس إداراتها وحصصهم وأسهمهم في عددٍ من الشركات. ويأتي قرار القاضية بناءً على الشكوى الجزائية المباشرة المقدمة أمام قاضي التحقيق الأول في البقاع من محامي الدائرة القانونية لمجموعة «الشعب يريد إصلاح النظام»، هيثم عزّو، حسن بزّي، جاد طعمة، بيار الجميل، جوزيف وانيس، فرنسواز كامل، نجيب فرحات، إلياس طعمة، جان بيار خليفة، باسل عباس. وذلكَ بوكالتهم عن مجموعة من المودعين ضد جميع المصارف العاملة على الأراضي اللبنانية ورؤساء مجالس إداراتها بصفتهم التمثيلية والشخصية على السواء وضد كل مَن يظهره التحقيق متورطاً في الجرائم المدَّعى بها. وتتمثل الجرائم الموجهة لهؤلاء في إساءة الأمانة، الاحتيال، الإفلاس التقصيري والاحتيالي، الغش الحاصل بتهريب الأموال إضراراً بالدائنين المودعين، النيل من مكانة الدولة المالية، تبييض الأموال، الإثراء غير المشروع، الاعتداء على الدستور، وغيرها. في حين تتوقع المجموعة أن «يشمل القرار في الأيام المقبلة أشخاصاً آخرين من ذوي الحظوة والنفوذ يُشتبَه بتورطهم في الجرائم المدَّعى بها». ويكشف المحامي حسن بزّي لـ«العربي الجديد» أن القرار يشمل حالياً 15 مصرفاً من بينها «عودة»، «فرنسا بنك» «بلوم بنك»، وعقارات رؤساء مجالس إداراتها وأسهمهم وحصصهم. وهي البداية فقط، باعتبار أنّ المسألة تتطلب مصاريف مالية كبيرة للحصول على إفادات عقارية تبرز ملكيات المصارف ورؤساء مجالس إداراتها وغيرهم في مجموع قد يتخطى 140 مليون ليرة (الدولار = 12500 ليرة في السوق السوداء)، إذا أردنا الوصول إلى سبعين مصرفاً. ويؤكد بزّي أن المعركة مفتوحة مع الجميع، ومن أهم مفاعيل القرار وجود قضاء عادل وشريف على الناس أن تثق به. ومن الناحية القضائية، يشير بزّي إلى أن هذا القرار يمنع التصرف في العقارات سواء عن طريق البيع أو الرهن أو التأمين وغير ذلك، لتتحول إلى ما يشبه وقفاً تحت رعاية وتصرف المحكمة، وسيبقى إلى حين رجوع القاضية عنه، ولا أظن أن هذا الأمر سيحصل لأن الدعوى على مستوى وطني وخلفيتها وطنية، وهذه الأملاك تعادل فقط 5% من أموال المودعين في المصارف اللبنانية حسب تقديرات المحامي.

تنمية

استثمارات مكبّلة في الجزائر

«الإذن المسبق» يخنق رؤوس الأموال

تصاعدت انتقادات رجال الأعمال للحكومة الجزائرية بسبب تشديد قبضتها على الاستثمارات المحلية، ما أدى إلى تجميد مئات المشاريع

الجزائر ـ **حمزة كحال**

ظلت منظمات أرباب العمل، والمستثمرون الأجانب، ينادون بإلغاء «الإذن المُسبق» المفروض من طرف السلطات الجزائرية على طالبي الاستثمار في البلاد، والذي كان يشكل عائقا «إداريا» بالنسبة لهم.

وإذا وجدت طلبات المستثمرين الأجانب آذانا صاغية لدى الحكومة الجزائرية، التي قررت رفع هذا الشرط عن رؤوس الأموال القادمة من الخارج في قانون الاستثمار الجديد، فإن هذا الشرط، أي «الإذن المسبق»، لا يزال مفروضا على المستثمرين المحليين، حيث ظلت السلطات العمومية صماء حيال المطالب المنادية بإلغاء هذه العقبة «الإدارية»، بل بالعكس أضافت الحكومة سلطات إدارية جديدة، تعطي لها صلاحية أكبر في «قبول أو رفض» طلبات الاستثمار، رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد.

يقول مستثمر ومالك لمصنع مشروبات غازية، كمال غبريني، لـ«العربي الجديد» إن «الجزائر هي من بين الدول القليلة في العالم التي يحتاج فيها أي شخص يريد خلق ثروة ومناصب شغل، إلى طلب «الإذن المسبق»، والذي ينتظره عدة أشهر دون أن يكون متأكدا من الحصول عليه».

في الجزائر، يجب على المستثمرين الذين يريدون إقامة أي مشروع، إبلاغ «المجلس الوطني للاستثمار» إذا كان المشروع في القطاع الخاص، وإذا كان المشروع بالشراكة مع القطاع العام، يجب على المستثمرين إبلاغ «مجلس مساهمات الدولة»، وكل هذا المسار يترتب عليه ملف يفوق محتواه 100 ورقة و5 خبرات تقنية وبنكية»، حسب المستثمر الجزائري.

وتم إنشاء المجلسين من أجل تسهيل عمليات الاستثمار وإزالة العقبات «البيروقراطية» ولتحرير «المشاريع المجمدة» لأسباب سياسية، كون المجلسين يخضعان لقوة القانون وصلاحيات رئيس الوزراء الذي يتراس «مجلس مساهمات الدولة»، إلا أنهما تحولا مع مرور السنوات إلى عقبة «إدارية» بالنسبة لرجال الأعمال.

وبدأت الملفات بالتراكم على طاولة المجلس الوطني للاستثمار ومجلس مساهمات الدولة حسب الخبير الاقتصادي، مبارك سراي، الذي أكد لـ «العربي الجديد» أن «الكثير من المستثمرين فضلوا التخلي عن مشاريعهم، لأن تضييع الوقت تترتب عليه خسائر مالية بالنسبة لهم، فالمستثمر الذي يتحصل على «الإذن المسبق» بعد عامين

> دعوات من رجال الأعمال لإلغاء القيود السياسية والبيروقراطية

من وضع ملف الاستثمار، عليه إعادة دراسة مشروعه وتحديثه مع المعطيات الاقتصادية والمالية التي تتغير في فترة الانتظار».

ولفت سراي إلى أن «قيمة الدينار تنهار مع مرور الوقت، وأسعار العتاد ترتفع، كذلك تكلفة اليد العاملة، وعليه يفضل الكثير التخلي عن مشاريعهم التي ظلت حبيسة أدراج المجلس الوطني للاستثمار».

ورغم دق منظمات أرباب العمل الجزائرية لناقوس الخطر من تعاظم مظاهر «البيروقراطية» في البلاد، إلا أن الحكومة تبقى ساكنة وترفض تحرير الاستثمار أمام القطاع الخاص، عكس الخطاب الرسمي المروج لدعم الاستثمارات الخالقة للثروة ومناصب الشغل، في سياق تحرير الاقتصاد من التبعية لعائدات النفط ودفعاً للنمو الاقتصادي لمواجهة الأزمة الاقتصادية.

وفي السياق، ترى رئيسة الكونفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية، سعيدة نغزي، في تصريح لـ «العربي الجديد» أن «مؤسسات الدولة مغلقة ولا تستمع إلا للأصوات القادمة من الأعلى، مؤكدة على ضرورة توقيف هذه «الانتقائية» في المعاملة بين المستثمرين الأجانب والجزائريين، وحتى بين المستثمرين الجزائريين أنفسهم هناك من يستفيد من تسهيلات لأنه مقرب من دائرة الحكم، وآخرون ينتظرون لسنوات من أجل أخذ «ورقة» يحررون بها مشاريعهم». وتتساءل: إلى متى تبقى المشاريع الاقتصادية حبيسة الإداريين والسياسيين؟

إلى ذلك، يفسر الخبير الاقتصادي، جمال نور الدين، تعنت الحكومة في تحرير الاقتصاد من قبضتها بوجود أسباب سياسية محضة، فالسلطة في الجزائر حسب المتحدث، «تريد التحكم في حجم الاستثمارات الخاصة ورجال الأعمال، بسبب الرهانات السياسية، تحسبا لأي استحقاق محتمل، وللأسف البلد هو الخاسر الوحيد من هذه البيروقراطية الخانقة والمُضيعة للمال والوقت».

ويستشهد الخبير الاقتصادي في تصريح لـ«العربي الجديد» بحالة رجل الأعمال الجزائري، والذي ظلت مشاريعه حبيسة الملفات ومجمدة بسبب تعنت الإدارة على منحه الضوء الأخضر، وذلك بعد رفضه دعم ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة للعهدتين الرئاسية الثالثة والرابعة، واليوم نفس الشيء يحدث مع النظام الحالي الذي فضل رجل الأعمال معارضته». وحسب آخر الأرقام الصادرة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، فإن 2200 مشروع لم يتم إنجازها في السنوات الثلاث الأخيرة بالإضافة إلى 610 مشاريع تم التخلي عنها في نفس الفترة.

وكان آخر تقرير عن مؤشر مناخ الأعمال في العالم «دوينغ بيزنس» قد صنف الجزائر في المرتبة 162 من إجمالي 189 دولة من ناحية جاذبية الاستثمارات، متراجعة بذلك تسع مراتب إلى الوراء مقارنة بالتقرير السابق.

التخلي عن 610 مشروعات خلال 3 سنوات (Getty)

المغرب

ضعف التمويل يعرقل تطوير القطاع الصحي

الرباط ـ **مصطفى قماس**

لن يكون توفير التغطية الصحية في المغرب لـ22 مليون شخص هدفاً متاحاً في الأربعة أعوام المقبلة، في حال عدم تأهيل النظام الصحي بتجاوز ضعف التمويلات وتوفير الموارد البشرية الطبية الضرورية.

وتصنف منظمة الصحة العالمية المملكة ضمن البلدان السبعة والخمسين عبر العالم التي تقدم خدمة صحية غير كافية، علماً أن السعي لتعميم التغطية الصحية سيرفع الضغط على النظام الصحي في المملكة في الأعوام المقبلة. وتتجه وزارة الصحة نحو قيادة إصلاح يقوم على تثمين الموارد البشرية وإعادة تأهيل العرض الصحي الجهوي، وتعزيز حوكمة المستشفيات وتغطية جميع الجهات، وتحسين نظام الفوترة في المؤسسات الاستشفائية.

تلك حقيقة أضحت تدركها الحكومة وخبراء منذ الأزمة الناجمة عن فيروس كورونا. فقد بدا أنه يفترض التوجه نحو الاستثمار أكثر في الخدمات الصحية، مع البحث عن سد النقص المسجل على مستوى الأطباء والطبيبات والممرضين والممرضات. واضطرت الأزمة الصحية الحكومة إلى زيادة الموازنة الخاصة بالصحة كي تنتقل من 1,8 مليار دولار في 2020 إلى مليَاري دولار في عام 2021. وتمثل مخصصات الصحة في العام الحالي 6,9 في المائة من الميزانية العامة للدولة، علماً أن تلك النسبة ارتفعت من 5,5 في المائة في 2010 إلى 6,2 في المائة في 2020. ويلاحظ عند تشخيص وضعية النظام الصحي المغربي عدم كفاية تمويل القطاع الذي يرتكز على مساهمات الأسر، التي تصل إلى 50,7 في المائة، بينما لا تتجاوز المعايير الدولية 25 في المائة.

تأتي التمويلات الأخرى من التامين والتكافل، التي تعتبر ضعيفة، فيما يعد التمويل الآتي من موازنة الدولة محدوداً، حيث لا يتعدى 6 في المائة من مجمل موازنة الدولة، بينما توصي منظمة الصحة العالمية بأن تكون تلك النسبة في حدود 12 في المائة.

ويتصور خبراء أنه من أجل تمويل النظام الصحي يفترض زيادة الضريبة على التبغ، وكذلك السكر الذي يفترض رفع الدعم عنه، مع زيادة الضريبة على المشروبات التي تستعمل السكر، بالموازاة مع تحقيق النمو الاقتصادي وتنشيط سوق العمل، بما يساعد على دخول أجراء جدد له. يرى المتخصص في المالية العمومية، محمد الرهج، أنه كما في التعليم، يفترض العودة للإنفاق أكثر على الصحة، حيث يتوجب على الدولة العودة للعب أدوارها التقليدية، فقد تجلى أنه لا غنى عن المستشفى الحكومي من أجل التصدي للجائحة. ويؤكد الرهج لـ«العربي الجديد» أن الإنفاق على الصحة والتعليم يستدعي عدم الاكتفاء بتدابير ظرفية بهدف توفير التمويل، بل يستدعي الانخراط في نوع من الإصلاح الجبائي، الذي لم ير النور رغم الاتفاق على أسسه منذ عامين في مؤتمر وطني حول الجباية.

> زيادة موازنة الصحة إلى مليَاري دولار في 2021

سفر

ليبيا: خطة لتحفيز شركات الطيران

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

خصصت وزارة المواصلات بحكومة الوحدة الوطنية في ليبيا 18 مليون دينار (نحو 4 ملايين دولار) للشركة الليبية للطيران القابضة، التي تمتلك جميع شركات الطيران الحكومية. ويأتي ذلك بعد عزوف المسافرين عن رحلات الطيران بسبب جائحة كورونا، على الرغم من أنّ شركات الطيران أعلنت عن أسعار مخفضة للرحلات من دون جدوى.

وأشار مدير مكتب الإعلام بوزارة المواصلات، إسكندر السوكني، لـ«العربي الجديد» إلى «تقديم 18 مليون دينار لشركة الطيران من أجل مساعدتها وهي أولى الخطوات». وأضاف السوكني أنّ هناك خطة تحفيز تقوم بها الوزارة من أجل النهوض بقطاع الطيران خلال العام الحالي 2021.

ومن جانبه، قال الخبير الجوي، علي الخمسي، في تصريحات لـ«العربي الجديد» إنّ شركات الطيران تحتاج إلى مبالغ كبيرة من أجل النهوض بها، ومطلوب وضع استراتيجية وطنية لمدة ثلاث سنوات لتطوير هذه الشركات. وأوضح أنّ المبالغ المالية المخصصة للشركات في الوقت الحاضر، مع محدودية حركة الطيران وعزوف المسافرين، غير كافية. وكشف تقرير حديث لوزارة المواصلات والنقل بحكومة الوفاق الوطني أنّ حجم الخسائر والأضرار التي تعرض لها قطاع النقل الجوي جراء كورونا، يناهز 400 مليون دينار (نحو 90 مليون دولار). وأوضح التقرير الذي اطلعت عليه «العربي الجديد» أنّ الخسائر شملت 3 مطارات (معيتيقة وطرابلس ومصراتة) إضافة إلى خسائر إصلاح بعض الطائرات التي تحتاج إلى صيانة عاجلة. وكانت شركات الطيران الليبية طالبت حكومة الوفاق الوطني بالتدخل لإنقاذها من الإفلاس، بسبب الخسائر الناجمة عن جائحة فيروس كورونا والصراعات المسلحة المستمرة التي أدّت إلى خروج معظم الطائرات عن الخدمة.

الحكومة تدعم شركات الطيران بـ4 ملايين دولار (محمود تركية/فرانس برس)

ووفق تقرير لديوان المحاسبة، فإنّ الشركة الليبية الأفريقية للطيران القابضة تعاني من خسائر مالية متلاحقة، محذرًا من تعرضها للإفلاس في ظل استنزاف رأسمالها لعدم تحقيق إيرادات. وكشف التقرير أنّ إيرادات الشركة خلال الفترة من 2013 إلى 2017 بلغت نحو 630 مليون دينار (نحو 145 مليون دولار)، بينما وصلت مصروفاتها إلى 2,5 مليار دينار (نحو 558 مليون دولار) بخسائر بلغت 1,87 مليار دينار (نحو 417 مليون دولار).

وتعد الخطوط الليبية واحدة من ست شركات طيران حكومية تتبع الشركة الليبية الأفريقية للطيران القابضة، التي تضم أيضًا الليبية للخدمات الأرضية، والليبية للتموين، والمتحدة للطيران، والخطوط الأفريقية، والخطوط الجوية العربية الليبية.

وتقتصر الرحلات على الدول المجاورة مثل تونس والأردن ومصر وتركيا والسعودية، إذ إنّ الطائرات الليبية ممنوعة من دخول معظم مطارات العالم.

تحقيق

تصاعدت أزمة ارتفاع أسعار الدجاج في الأردن ونقص المعروض منها منذ بداية شهر رمضان، لتصل إلى حد توجيه اتهامات للمنتجين بالاحتكار، والتلويح الحكومي بفتح باب الاستيراد، بينما تواصل الأسعار ارتفاعها وسط شكاوى المستهلكين

أزمة دجاج في الأردن

«احتكار» و تلويح حكومي بفتح الاستيراد... والأسعار تواصل الارتفاع

عمان ـ **زيد الدبيسية**

تزايدت شكاوى المستهلكين في الأردن من عدم التزام غالبية التجار بالسقوف السعرية التي حددتها وزارة الصناعة والتجارة والتموين لأسعار الدواجن والتي جاءت لمواجهة الزيادات غير المبررة في الأسعار، لكن الأزمة تتطور مع إحداث نقص في المعروض بالأسواق لخلق حالة ضغط، ما دعا وزير الزراعة، خالد الحنيفات، إلى التلويح أخيراً بفتح باب الاستيراد في حال استمرار الخلل ونقص الكميات وعدم خفض الأسعار.

وقفز سعر الدجاج الطازج بنسبة تتراوح بين 25% و50%، حيث يباع بين 2,5 دينار وثلاثة دنانير للكيلوغرام، بينما حددت الوزارة سقفاً سعرياً يبلغ دينارين للكيلوغرام (2,8 دولار) من هذا النوع مع تحديد سقوف للأنواع الأخرى.

وقال علي الطلافحة، مدير مديرية مراقبة الأسواق في وزارة الصناعة والتجارة والتموين في تصريح لـ«العربي الجديد» إن الوزارة رصدت من خلال الرقابة اليومية على الأسواق، حدوث نقص كبير في الكميات الموردة للسوق من الشركات المنتجة للدجاج، ما أدى إلى اختلالات كبيرة وارتفاع بالأسعار أضرت بالمستهلكين.

وأضاف الطلافحة، أن العديد من الشركات المنتجة والمحلات التجارية لم تلتزم بالسقوف السعرية المحددة من قبل الوزارة، ما استدعى تكثيف الرقابة وضبط أكثر من 100 مخالفة خلال الأيام القليلة الماضية بحق محلات لم تلتزم بالسقوف السعرية المحددة والتي لا يجوز تجاوزها ويمكن البيع بأقل منها.

وتابع أنه لضبط كافة حلقات التسويق فقد تم تحديد سقف سعري للدجاج المباع من الشركات لمحلات التجزئة بواقع 1,9 دينار للكيلوغرام حتى تكون هنالك هوامش ربح للمحلات التجارية التي تبيع للمستهلك.

وفي سياق الجهود التي تقوم بها الحكومة الأردنية لضبط أسعار الدجاج، الذي يستحوذ على جانب كبير من استهلاك الأسر والإقبال عليه بسبب ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء، قال مصدر مطلع لـ«العربي الجديد» إنه تم تشكيل لجنة خاصة للتحري عن وجود شبهات احتكار للدجاج من قبل بعض الشركات المنتجة وإخفاء هذه السلعة الأساسية عن السوق، ما بعد خرقاً لقانوني الصناعة والتجارة والمنافسة.

وأضاف أنه سيتم اتخاذ أشد الإجراءات بحق أي ممارسات احتكارية للدجاج بحسب العقوبات الواردة في القانون.

لكن فارس حمودة، رئيس الاتحاد النوعي لمربي الدواجن لـ«العربي الجديد»، قال إن ارتفاع الأسعار يعود إلى الزيادة الكبيرة التي طرأت على كلف الإنتاج، خاصة الأعلاف كالذرة والصويا وغيرها، مشيرا إلى أن المزارعين تحملوا خسائر كبيرة خلال الفترة الماضية بسبب انخفاض الأسعار وارتفاع كلف الإنتاج. في المقابل، أكد محمد عبيدات، رئيس حماية المستهلك، أن السوق دائما ما تشهد ارتفاعاً في أسعار السلع التموينية التي يحتاجها المواطنون في شهر رمضان، نتيجة ارتفاع الطلب عليها وعدم التزام التجار بتعهداتهم لوزارة الصناعة والتجار بعد زيادة الأسعار. وقال عبيدات لـ«العربي الجديد»

> أسعار الدجاج الطازج ارتفعت بين 25% و50% منذ بداية رمضان

> ارتفاع أسعار 15 سلعة من 96 منتجا وفق جمعية حماية المستهلك

إن «التعهدات التي أعلنها التجار في الاجتماعات التي عقدت مع وزارة الصناعة والتجارة لم يتم الالتزام بها وهذا ليس جديد عليهم فهم دائما يطلقون الوعود في عدم رفع أسعار السلع ولكنهم يقومون بعكس ذلك».

وفي بيان للجمعية أيضا، طالب عبيدات وزارة الزراعة بالسماح باستيراد الدجاج خلال شهر رمضان، لكسر الاحتكار الذي يمارسه بعض التجار، ولسد النقص الحاصل من الكميات المنتجة، مشيرا إلى تلقي الجمعية مئات الشكاوى من جميع محافظات المملكة، الأسبوع الماضي، تتعلق بارتفاع سعر بيع الدجاج بجميع أنواعه بشكل مبالغ فيه بسبب عدم التزام محلات البيع المختلفة بالسقوف السعرية التي حددتها الوزارة».

وأضاف ان الشكاوى تركزت على استغلال حاجة الناس لهذه السلعة وبيعها بأسعار مرتفعة جدا تجاوزت وبشكل كبير السقوف السعرية حيث وصلت في بعض الأحيان إلى ثلاثة دنانير للكيلوغرام الواحد، مشيرا إلى أن ذلك لضعف الرقابة من قبل الجهات ذات العلاقة، وعدم توفر هذه السلعة في بعض المولات أو السوبرماركت.

وقال عبيدات: «ندرك تماما حجم أو زيادة الطلب على هذه السلعة الحيوية التي يحتاجها المواطنون في شهر رمضان المبارك، ما قد يعمل على رفع سعر بيعها ولكن ما حدث من ارتفاع على سعر بيعها فاق كل التوقعات».

وأكد ضرورة تدخل الحكومة ممثلة بوزارتي الصناعة والتجارة والتموين والزراعة للتصدي لجميع المحاولات والأساليب التي قد يتخذها بعض المحتكرين للسلع الضرورية التي يحتاجها المواطنون في هذا الشهر، وذلك بفتح باب الاستيراد لأي سلعة يطرأ عليها ارتفاع غير مبرر أو احتكار مثلما يحدث الآن في أسعار الدجاج، وتشديد الرقابة واتخاذ جميع الإجراءات القانونية بحق كل من يخالف القوانين والتعليمات وإيقاع أشد العقوبات بحقهم.

وتابع « نحن مع حماية المنتج الوطني ولكن بشرط ان لا يتم استغلال هذا الأمر في رفع الأسعار على المستهلكين (...) ما يحدث الآن من فوضى في أسعار البيع دعانا إلى دعوة وزارة الزراعة للاستيراد لكبح جماح هذا الارتفاع».

ولم يستبعد عبيدات في حالة عدم السماح بالاستيراد أو الالتزام بالسقوف السعرية المحددة مسبقا دعوة المواطنين إلى مقاطعة شراء واستهلاك الدجاج لمدة محددة حتى تعود الأسعار إلى ما كانت عليه قبل بداية شهر رمضان.

وطاولت الزيادات العديد من السلع، لكنها كانت أكثر وضوحا مع نقص المعروض في الدجاج. وأجرت جمعية حماية المستهلك دراسة مقارنة على 96 سلعة من السلع الأساسية والتموينية التي يحتاجها المواطنون في شهر رمضان خلال الأسبوع السابق على حلول هذا الشهر والأسبوع الأول منه.

وأظهرت الدراسة أن عدد السلع التي ارتفعت أسعارها بلغ 15 سلعة، بزيادة بلغت نسبتها 15,9% في حين ثبتت أسعار 81 سلعة أغلبها ثبت على ارتفاع بالأساس ولم ينخفض سعر أي سلعة، ومن بين السلع التي زادت أسعارها اللحوم الحمراء، حيث ارتفعت أسعار لحوم الخروف البلدي بنسبة 9% والعجل البلدي 12,5%. وشهدت أسعار الزيوت النباتية بجميع أنواعها ارتفاعات حادة تراوحت بين 40% و70%، وكذلك السكر حيث زاد بنسبة 12% وبعض أنواع الأرز 8% .

> 70%
>
> أظهرت دراسة لجمعية حماية المستهلك بالأردن أنّ سلعا عدة شهدت زيادات كبيرة في الأسعار، مشيرة إلى أنّ أسعار الزيوت النباتية قفزت بنسبة تتراوح بين 40% و70%، فيما زاد سعر السكر بنسبة 12% للكيلوغرام الواحد.

نقص المعروض يتسبب في زيادات كبيرة بالأسعار (فرانس برس)

14 ألف حادث عمل سنوياً

كشفت إحصاءات أردنية عن وقوع 14 ألف حادث عمل سنويا تتسبب في إصابات، منها حوالي 200 وفاة، بمعدل إصابة عمل كل 37 دقيقة، ووفاة واحدة كل يومين. وأصدر «بيت العمال للدراسات»، أمس الأربعاء، تقريره السنوي بمناسبة اليوم العالمي للسلامة والصحة في مكان العمل، أشار فيه إلى أن جائحة كورونا قد كشفت عن فجوات تشريعية وتنظيمية واسعة في مجالي السلامة والصحة المهنية، حول مدى تغطية التشريعات للمؤسسات والعاملين في ظل عدم شمول قطاعات واسعة من العاملين بالتغطية والحماية في قانوني العمل والضمان الاجتماعي خاصة العاملين في الاقتصاد غير المنظم. ولفت التقرير إلى عدم قدرة الجهات الرسمية على فرض رقابتها على معظم المؤسسات. إضافة إلى أن التوسع في أشكال العمل المرنة والعمل عن بعد لم يواكبه وضع إطار تشريعي ناظم للعلاقة بين العامل وصاحب العمل، ومن ذلك ما يتعلق بحدود مسؤوليات صاحب العمل عن توفير شروط وبيئة العمل اللائقة والآمنة، وهي أمور كان يجب تنظيمها في نظام العمل المرن وتعليماته التي أوجب القانون إصدارها في تعديلات عام 2019 ولكنها لم تصدر لغاية الآن.

مال وناس

بينما يثن الاقتصاد الهندي تحت تفشي الموجة الثانية من جائحة كورونا بدأت مؤسسات بحثية اقتصادية مراجعة توقعاتها للنمو الاقتصادي بالهند. وخفضت مؤسسة «أوكسفورد إيكونومكس» توقعاتها لنمو الناتج المحلي الهندي من 11,8 إلى 11,2%

الاقتصاد الهندي يئن

التفشي السريع لجائحة كورونا يثير قلق العالم

لندن ـ **العربي الجديد**

بينما يتزايد القلق العالمي من موجة الانتشار السريع لجائحة كورونا في الهند مع ضخامة عدد الإصابات الذي تجاوز 350 ألفا في بعض الأيام، بدأت مؤسسات بحثية تراجع توقعاتها لنمو الناتج المحلي الهندي خلال العام المالي 2021 ـ 2022. من بين المؤسسات «أوكسفورد إيكونومكس» التي خفضت توقعاتها لنمو الناتج المحلي الهندي من 11,8% إلى 11,2%.

وهنالك قلق حقيقي من تداعيات تدهور الاقتصاد الهندي على دورة انتعاش الاقتصاد العالمي برمته، إذ إن الهند باتت دولة مؤثرة من حيث حجمها الاستهلاكي والتصديري في العالم، كما تصنف على أنها صاحبة أقوى خامس اقتصاد على مستوى العالم.

ويقدر البنك الدولي حجم الاقتصاد الهندي بنحو 2,869 تريليون دولار وعدد السكان بنحو 1,39 مليار نسمة. وهي بهذا الحجم تعد من بين الدول المؤثرة في أسعار السلع عالمياً، إذ إن الهند من بين البلدان الرئيسية المستهلكة للنفط والغاز في العالم، وهي ثالث دولة من حيث حجم واردات الطاقة في آسيا بعد الصين واليابان.

وكان هنالك تفاؤل بأن تكون الهند من بين الماكينات المحركة للنمو الاقتصادي العالمي بعد تفشي جائحة كورونا في الصين في بداية العام الماضي وحتى بعد النجاحات التي حققتها العام الماضي في محاصرة تفشي الفيروس. ويلاحظ أن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الذي أصدره البنك الدولي في اجتماعات الربيع الأخيرة رفع توقعاته لنمو الاقتصاد الهندي خلال العام المالي الجاري من 4,7% إلى 10,1%.

وكانت عمليات الإغلاق وتقييد الحركة التي نفذتها الهند في العام الماضي قد رفعت نسبة البطالة في البلاد إلى 23%، ورغم أن البطالة تراجعت بعد فتح الاقتصاد إلى 6,9% خلال شهر إبريل/ نيسان، لكنها لا تزال مرتفعة في الريف الهندي عند مستوى 10%، وفق بيانات نشرتها أمس الأربعاء، صحيفة «غلوبال تايمز» الهندية. وتشكل البطالة تحدياً كبيراً للاقتصاد الهندي الذي ينخفض فيه معدل دخل الفرد ويتزايد فيه الفقر خاصة بالمقاطعات المزدحمة بالسكان.

وربما يعيد الانتشار السريع للموجة الثانية من فيروس كوفيد 19 الاقتصاد الهندي إلى عمليات إغلاق واسعة لنشاط الشركات والأعمال التجارية، وبالتالي تعود دورة الاقتصاد إلى الكساد بعد آمال الانتعاش. وسجلت الهند إصابات جديدة قياسية يوم الثلاثاء بلغت 323,144 إصابة، وهو معدل قياسي يتواصل لليوم الخامس على التوالي. وحسب بيانات نشرتها قناة « سي أن بي سي» الأميركية بلغ إجمالي عدد الإصابات في البلاد 17,6 مليون إصابة حتى يوم الثلاثاء. ويتوقع اقتصاديون أن تقود الموجة الثانية من فيروس كورونا إلى انكماش الاقتصاد الهندي بنسبة 1,55% خلال الربع الثاني من العام الجاري. ولكن رغم ذلك تتوقع مؤسسة « دي بي أس»، أن يتمكن الاقتصاد من النمو بنسبة 10,5% للسنة المالية التي تنتهي في 31 مارس/ آذار 2022. وهنالك العديد من المؤشرات السالبة التي تدل على أن الاقتصاد الهندي بات يعاني بشدة من التفشي السريع لجائحة كورونا. من بين هذه المؤشرات تراجع عمليات شحن البضائع بالقطارات التي تعتمد عليها المصانع في توصيل 30% من السلع المصنعة. وحسب نشرة « كوارتز إنديا» التي تصدر بالإنكليزية، فإن حركة القطارات باتت شبه معطلة في العديد من المقاطعات الهندية وحتى تراجعت الحركة في المدن الهندية الكبرى، مثل بومباي ونيودلهي. وحسب بيانات السكك الحديد الهندية تراجعت حركة شحن البضائع في المتوسط بنسبة 11%

ارتفاع الروبية والأسهم

ارتفعت مؤشرات الأسهم الهندية في التعاملات التي جرت أمس الأربعاء. وقادت أسهم البنوك والسيارات والشركات المالية ارتفاع المؤشرات. كما ارتفع سعر صرف الروبية الهندية مقابل الدولار الأميركي، لكن هناك مخاوف على مستقبل العملة الهندية بسبب الديون المرتفعة وربما عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وتقدر وكالة «بلومبيرغ» حجم الديون على الشركات بنحو 57 مليار روبية (نحو 765 مليون دولار).

حركة ضئيلة في أسواف نيودلهي والشرطة تقيد المرور (Getty)

مؤسسات دولية تراجع توقعاتها لنمو الناتج المحلي الهندي خلال العام

خلال شهر مارس/ آذار الماضي. وفي حال استمرار الجائحة لفترة أطول فإن الولايات المتحدة ستكون من أكبر المتضررين من تدهور الأوضاع الصحية في الهند، لأن واشنطن كانت تعول على الهند كبديل عن الصين في خطة محاصرة التمدد التجاري الصيني. وتحبذ شركات التقنية الأميركية الهند بسبب توفر اليد العاملة المدربة على التصنيع التقني والمهارات العلمية. وكذلك فإن حجم السوق الاستهلاكي الهندي، في نمو مستمر مع تنامي الطبقة الوسطى بالبلاد. وهذا العامل يرفع من مستوى مشتريات معدات التقنية الحديثة بالنسبة للشركات الأميركية الكبرى، وبالتالي يعوض الربحية التي كانت تحصل عليها في الصين. وكان حجم السوق الصيني من بين العوامل الجاذبة للشركات الأميركية للتصنيع في الصين.

وكانت غرفة التجارة الأميركية قد حذرت من تداعيات تفشي الجائحة على الاقتصاد العالمي. وقال نائب الرئيس التنفيذي للغرفة مايرون بريليانت، إن «مخاطر الآثار غير المباشرة (لارتفاع إصابات كورونا) عالية نظراً لأن العديد من الشركات الأميركية تستخدم العمال الهنود لإدارة عمليات مكاتبها الخلفية».

وتعاني المستشفيات الهندية من نقص في الأوكسجين كما تعاني البلاد كذلك نقصاً في اللقاحات المضادة للفيروس. وبالتالي فإن العالم قلق على الاقتصاد الهندي وبدأ في عمليات إنقاذ للهند منذ يوم الأحد الماضي. في هذا الصدد، قال المستشار الطبي بالبيت الأبيض، أنتوني فاوتشي، إن أميركا تدرس إرسال فائض من لقاحات أستارزينكا للهند.

وفقاً لصحيفة «ذا غارديان»، فإن المملكة المتحدة تعمل على نقل كميات من اسطوانات الأوكسجين جواً إلى الهند، إضافة إلى تعهدها بإرسال مواد طبية أخرى، فيما يتوقع أن تقدم ألمانيا شحنات من عبوات الأوكسجين.

وفي ذات الصدد، قال مؤسس مختبرات بايونتيك ومديرها أوغور شاهين الأربعاء، إنه «واثق» من فعالية لقاحه الذي طورته شركته بالتعاون مع مجموعة فايزر الأميركية ضد النسخة المتحورة الهندية من فيروس كورونا. وذلك وفق وكالة فرانس برس.

صفقات التحوط تضرب شركات النفط العالمية

ضربت صفقات التحوط شركات النفط الأميركية بقوة، خلال الربع الأول من العام الجاري، بسبب توقيعها صفقات مكلفة

لندن ـ **موسى مهدي**

خسرت العديد من شركات النفط والغاز مليارات الدولارات من صفقات التحوط التي أجرتها خلال العام الماضي 2020. ولجأت شركات الطاقة الأميركية، خاصة شركات الخامات الصخرية، إلى تنفيذ عمليات تحوط ضخمة خلال العام الماضي مقارنة بالعام السابق له 2019.

ويشير مسح بنشرة «ويرلد أويل» شمل 30 شركة نفط وغاز عالمية، أن 90% منها نفذت صفقات تحوط لإنتاجها خلال العام الماضي، مقارنة بعمليات التحوط التي نفذت في عام 2019. وعادة ما تستخدم شركات الطاقة في لحظات الاضطراب، آلية التحوط لإنتاجها النفطي في سوق الصفقات الآجلة، حتى تتمكن من الحصول على دخل ثابت من السيولة النقدية من الإنتاج النفطي يساهم في تسديد النفقات وتسيير عمليات الإنتاج دون الاضطرار إلى الاقتراض بشروط قاسية. كما أن صفقات التحوط تحمي الشركات من الإفلاس في دورات انهيار أسعار الخامات. ويلاحظ أن العام الماضي كان من الأعوام الخطرة على الصناعة النفطية، بسبب انهيار الطلب العالمي على الخامات، وتبعاً لذلك انهارت الأسعار إلى مستويات تحت 20 دولاراً لخام برنت وأقل من 10 دولارات لخام غرب تكساس، في عدة شهور من العام.

وحتى الآن، كشفت عدة شركات نفط أميركية عن خسائرها من التحوط. من بين الشركات التي نفذت عمليات تحوط خاسرة، شركة «تشيزابيك» الأميركية التي نفذت صفقات تحوط حجمها 19 مليون برميل لإنتاج الربع الأول من العام الجاري 2021، بسعر 42,69 دولارا لخام غرب تكساس، بينما ارتفع سعر الخام في السوق الفوري فوق 60 دولاراً للبرميل. كما حذرت شركة «بايونيير ناتشرال ريسورسس» الأميركية، يوم الثلاثاء، عن أن خسائرها من تجارة المشتقات، أي عمليات التحوط ربما تصل إلى 691 مليون دولار في الربع الأول. وذلك وفقا لسجلات الشركة في البورصة الأميركية. ونفذت شركة «بايونيير ناتشرال ريسورسس» صفقات تحوط حجمها 54 ألف برميل يومياً، لإنتاجها في الربع الثاني من العام الجاري وبسعر 41,85 دولارا للبرميل، كما نفذت كذلك صفقات تحوط حجمها 102 ألف برميل يومياً من نوعية خام برنت بسعر 46,48 دولارا للبرميل، بينما تجاوز خام برنت 70 دولارا للبرميل في بعض اللحظات خلال الشهور الماضية. وتقدر نشرة «تراسدد إنيرجي إنتيليجنس» الأميركية كميات صفقات التحوط الأميركية التي نفذت خلال العام الماضي بنحو 1,5 مليون برميل يومياً.

من جانبها، قالت شركة «كونوكو فيليبس»، إن خسائرها من صفقات التحوط قد تصل إلى 300 مليون دولار خلال الربع الأول من العام الجاري.

وحسب بيانات شركة «رايستاد إنيرجي» النرويجية، فإن العديد من الشركات التي باعت نفطها في صفقات التحوط لدى 42 دولاراً في المتوسط لإنتاج الربع الأول من العام الجاري، تكبدت خسائر باهظة بلغت أكثر من 13 دولاراً للبرميل، إذ أن الأسعار ارتفعت في المتوسط إلى 56 دولاراً لخام غرب تكساس، ولأكثر من 65 دولارا لخام برنت.

وكانت هذه الشركات تعتقد أن دورة انتعاش الأسعار لن تستمر طويلاً، بسبب اضطرار دول «أوبك+» لتأمول بشدة خلال العام الجاري، وهو ما سيدفعها إلى عدم التقيد بسقف الإنتاج. ويقدر الخبير النفطي الأميركي في شركة «إنفراس»، أندرو ماك كون، في تعليقات نقلتها نشرة «أويل برايس» خسارة الشركات الأميركية من عمليات التحوط بنحو 7 مليارات دولار. ويذكر أن الضائقة المالية أجبرت العديد من شركات النفط الصخري على بيع نفطها في السوق الآجل للحصول على سيولة نقدية. ولاحظ خبراء أن الشركات الكبرى في صناعة النفط والغاز لم تجر عمليات تحوط، لأنها تمكنت من تحقيق بعض الوفورات النقدية، بعد خفضها كلف الإنتاج وبيع العمليات غير الأساسية.

ويقدّر مصرف «جي بي مورغان» أن تتمكن الشركات النفطية الكبرى من حصد تدفقات نقدية قياسية خلال العام الجاري. ويقدر المصرف الأميركي، التدفقات النقدية الصافية لشركات الطاقة الخمس الكبرى في العالم بنحو 80 مليار دولار. ويقدر أن شركة شل وحدها ستحصد تدفقات نقدية صافية تقدر بنحو 22 مليار دولار، بينما ستحصد شركة «أكسون موبيل» نحو 19 مليار دولار، و«بريتش بتروليوم . بي بي» نحو 11 مليار دولار.

7 مليارات دولار خسرتها الشركات الأميركية من عمليات التحوط

محطة وقود في كاليفورنيا (Getty)

أوروبا: طوي صفحة بريكست

صادق البرلمان الأوروبي، أمس الأربعاء، على اتفاق التجارة الموقع بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، ووضع حداً لفصل خروج بريطانيا المؤلم من عضوية الاتحاد الأوروبي، بعد محادثات شابها التوتر والغضب بين الجانبين. وكتبت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لايين، في تغريدة على تويتر، أن هذا الاتفاق «يمثل أساس شراكة قوية ووثيقة مع المملكة المتحدة». من جانبه، رحب رئيس المجلس الأوروبي، شارل ميشال، ببداية «حقبة جديدة» في العلاقات بين لندن وبروكسل.

وفي لندن، تحدّث رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، عن «المرحلة الأخيرة من رحلة طويلة» بين الشريكين التجاريين، التي وصفها بأنّها «ذات أهمية حيوية لحليفين مقربين متساويين في السيادة».

وبعد خمس سنوات من صدمة الاستفتاء حول بريكست في صيف 2016، ينظم هذا الاتفاق العلاقة الجديدة بين لندن ودول الاتحاد الـ27 التي بنيت على مبادلات تجارية من دون رسوم أو حصص جمركية وشروط منافسة عادلة.

وكان الاتفاق أبرم في اللحظة الأخيرة في 24 ديسمبر/كانون الأول الماضي، بعد أشهر من المفاوضات الحثيثة التي قادها الفرنسي ميشال بارنييه من الجانب الأوروبي، وديفيد فروست من الجانب البريطاني. ولكن الاتفاقية التجارية لم تشمل الخدمات المالية ذات الأهمية الكبرى بالنسبة للاقتصاد البريطاني ومكانة «حي المال البريطاني» الدولية. وكان الحي البريطاني يأمل في اتفاق يحفظ له الاحتفاظ بجواز المرور التجاري لتنفيذ الصفقات المالية في أوروبا، لكنّ ذلك لم يتحقق.

وتأثرت العلاقات بين لندن وبروكسل بشدة بقرار بريطانيا مغادرة السوق الموحدة منذ بداية العام الجديد. فقد تقلصت المبادلات التجارية بين دول الكتلة وبريطانيا، إذ تراجعت الصادرات الأوروبية إلى بريطانيا بنسبة 20,2%، في حين انخفضت الصادرات البريطانية إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 47% خلال أول شهرين من 2021، بحسب مكتب الإحصاء الأوروبي (يوروستات).

تضاف إلى ذلك أزمة ثقة نشبت بين الشريكين بعد قرارات اتخذتها «داونينغ ستريت» وقضية «أستارزينيكا».

ويتهم الأوروبيون لندن خصوصاً بانتهاك البروتوكول الأيرلندي الوارد في هذا الاتفاق الذي كان الأول مع الاتحاد الأوروبي، من خلال إعادة بعض الضوابط الجمركية بين أيرلندا الشمالية وبقية مناطق المملكة المتحدة، من أجل تجنب عودة الحدود المادية بين جمهورية إيرلندا (دولة عضو في الاتحاد الأوروبي) وأيرلندا الشمالية وهي مقاطعة بريطانية.

وشددت رئيسة المفوضية الأوروبية، أمس الأربعاء، على أنّ «الالتزام بتطبيق الاتفاق التجاري ضروري»، كما أكدت أنّ الاتحاد الأوروبي «لن يتردد إذا اقتضى الأمر» في استخدام تدابير للحصول على تعويضات أحادية من بريطانيا، كما نص عليها الاتفاق. وردّ وزير الدولة البريطاني المكلف ملف بريكست، ديفيد فروست، أمس الأربعاء، بقوله: «سنسعى دائماً للعمل بروح إيجابية، لكنّنا سندافع دائماً عن مصالحنا عندما يستلزم الأمر ذلك».

(العربي الجديد، فرانس برس)

ما زالت هنالك نقاط خلاف عالقة بين الجانبين مثل صيد الأسماك

رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لايين لرحب بالاتفاق (Getty)

رؤية

أوّاهُ يا قدس

جواد العناني

يأخذ الوضع في مدينة القدس المحتلة، هذه الأيام، منحىً واتجاهاً خطيرين، فقد لاحظت الحكومة الإسرائيلية أنّ كلّ محاولاتها لتقليل عدد السكان في المدينة، خصوصاً داخل القدس الشريف، قد باءت بالفشل.

وكان المخطط الذي بدأه تيدي كوليك (أول رئيس بلدية للقدس بما فيها القدس الشرقية)، من أجل تهويد المدينة المحتلة لم يفلح كما يشتهون، فأهل القدس الفلسطينيون، مسيحيين ومسلمين، يتمسّكون بالأرض، ويتشبثون بها بأظافرهم. وها هو عدد السكان الفلسطينيين في القدس يتجاوز 360 ألف شخص، حسب أحدث إحصاءات، مقابل 70 ألف نسمة عام 1967.

سياحة مخنوقة

لكنّ هذه المواقف التي يقدمها الفلسطينيون ليست من دون ثمن، فالسياحة إلى مدينة القدس، والأماكن الدينية، وأسواق التحف، والمصوغات والهدايا داخل أسوار القدس العتيقة، مخنوقة من كثرة التنظيم المبالغ فيه من البلدية، ومن ارتفاع الضرائب عليها. وليس هذا فحسب، بل تتحكم سلطات الاحتلال في حركة السياح، وتُدخلهم إلى الأماكن الدينية المقدسة للمسيحيين والمسلمين، ثم تأخذهم ليشتروا بضاعة من الدكاكين الإسرائيلية.

ولك أن تتخيل، إن كنت ربّ أسرة، كيف يكون شعورك أو شعور أم طفل تعيش داخل أسوار القدس، وترسل ابنها الصغير مشياً إلى المدرسة العمرية، أو إلى أي مدرسةٍ أخرى للتعلم، فيتعرّض له تلاميذ المدارس اليهود بالتعنيف والضرب والإهانة، لكنّ الأطفال تعوّدوا على ذلك.

وفي الوقت الذي تُمنع فيه المدارس العربية من التوسّع، أو حتى ترميم الأبنية، فإنّ اليهود المتدينين المتعصبين قد بنوا أكثر من سبع مدارس توراتية داخل أسوار القدس الشريف. أليس هذا جهاداً، علماً أنّ سبعةً من أعضاء الكنيست المتدينين قد تخرّجوا من هذه المدارس.

وانظر بَعْد ذلك إلى التفتيش الذي يمارس ضد قاصدي المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة، لكي يقيموا الصلاة هناك، فهم يتعرّضون للتفتيش عند ما يسميه الإسرائيليون «المحسوم» أو نقطة التفتيش.

وتجد جندياً أو جندية إسرائيلية من قوات الاحتلال، جالساً أو جالسة فوق دبّابة، تحمل بندقية أوتوماتيكية. وتُصدر أوامر للسيارات بالوقوف، وتعامل السائقين بإهمال واحتقار. وإذا احتج أحدهم على سوء المعاملة، أمعنوا في تأخيرهم، أو في رفض إدخالهم والطلب منهم أن يعودوا إلى حيث أتوا، مُنكرين عليهم الصلاة.

أزمة التصويت

وتعتبر حكومة دولة الاحتلال الفلسطينيين المقيمين في القدس مقيمين دائمين، بمعنى أنّهم من أهل القدس، ويجوز لهم التصويت في الانتخابات المحلية. لاختيار رئيس البلدية وأعضائها. ويمثل هؤلاء حوالي 40% من القوة التصويتية في القدس الشرقية المحتلة. ويحاث الفلسطينيون في عملية التصويت، فهم إن صوّتوا اعتبروا أنّهم قابلون بالوضع القائم، وإن رفضوا سوف يضيعون الفرصة لعرض مظالمهم في البلدية، والدفاع عنها.

وفي الأحياء المحيطة بمدينة القدس المحتلة، مثل سلوان، والشيخ جرّاح، والعيسوية، وغيرها، انتفض فلسطينيون كثيرون في وجه رفض إسرائيل منحهم تراخيص بناء، وإن منحتها في حالات النذرة تكون مكلفة فوق الحدّ، وبطيئة، فارضةً شروطاً قاسية على حجم البناء ونوعه. ولذلك، هناك آلاف البيوت الفلسطينية التي أقيمت من دون ترخيص، والتي بدأت إسرائيل بإرسال إشعارات إلى أهلها لإخلاء منازلهم تمهيداً لهدمها.

ومقابل ذلك، بدأ السكان اليهود، وبتشجيع من حكومتهم ومن الأحزاب المتطرّفة، يتملكون أراضي وسط هذه الأحياء العربية والبناء عليها.

توغل يهودي

وهذا التحول يعني أنّ اليهود قد توغلوا إلى داخل المدن العربية، ولَم يعودوا مكتفين بمصادرة الأراضي بحجج أمنية وغيرها، وبناء المستوطنات المعزولة عن المدن الفلسطينية. يؤدّي هذا التزاحم إلى مواجهات مستمرة، ويفسح الفرص للجيش والأمن الإسرائيليين بحبس الشباب، وسجن القيادات الفلسطينية، في القدس، بحجة التحريض على الاحتلال وسلطاته. ولذلك فقدت مدينة القدس المحتلة كثيراً من قياداتها البارزين، بهدف تضييع بوصلة أي حراكٍ قد يحصل هناك.

وازدياد عدد سكان القدس العرب في مساحة 13% داخل مدينة القدس المحتلة حوّل الأحياء الفلسطينية إلى «غيتوهات» وأحياء مزدحمة لا تتوفر فيها الخدمات، ولا أبسط ضرورات الحياة.

ويسبب تفشي وباء كورونا، وتراجع أنشطة قطاع السياحة، وارتفاع نسب البطالة، ونقص الدخل، فإن الوضع في كثير من أحياء القدس العربية لا يختلف كثيراً عما نراه في أحياء غزة ورفح في قطاع غزة.

مكمن للاحتجاج

ولذلك، أصبحت مدينة القدس المحتلة بشكلها الحالي مكمناً للاحتجاج، خصوصاً بين صفوف الشباب. ولذلك، حينما أغلقت إسرائيل في شهر رمضان الحالي باب العامود (أو باب دمشق أو باب نابلس)، وباب حطة، فقد اندفع الشباب إلى إعلان رفضهم هذه القرارات العنصرية التمييزية.

ولذلك رأينا تلك الغضبة الساطعة ضد الاحتلال وإجراءاته. وقد سعى رئيس بلدية القدس، الإسرائيلي موشيه ليون، للتغطية بالكذب على قراراته الفاشية، فانفضح سرّه، ودخل الرجال والشباب والنساء الفلسطينيون إلى الأقصى وصلّوا فيه.

نقول للعرب المطبّعين، أرجوكم أن تستعملوا نفوذكم لدى إسرائيل، لكي توقف هذه الأعمال المستهجنة، والتي شجع التطبيع المبكر على إذكائها، وذلك إن كُنتُم تسمعون.